

Distr.: General
23 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة السابعة

جنيف، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة.



الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً- الشروح

البند 1

انتخاب أعضاء المكتب

1- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائباً رئيساً - مقررًا.

البند 2

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

2- قد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

3- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستبدأ في الساعة 10/00 (بتوقيت وسط أوروبا) من يوم الأربعاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لتناول المسائل الإجرائية (البندان 1 و2 من جدول الأعمال المؤقت) والإدلاء ببيانات استهلالية. وخلال الجلسة العامة الختامية التي ستعقد يوم الجمعة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سينظر في اعتماد تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة، و جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة (البندان 4 و5)، المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2024، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي (انظر TD/B/S-XXXI/2، المرفق الرابع، الفرع الثاني، الفقرة 6، والاختصاصات المنقحة الواردة في الوثيقة TD/B/EX(71)/3، المرفق الخامس). وستخصص الجلسات المتبقية لإجراء مناقشات موضوعية للقضايا التي تدرج في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

الوثائق

TD/B/EFD/7/1 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند 3

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

4- وافق مجلس التجارة والتنمية على المسألة الموضوعية والأسئلة الإرشادية للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 26 نيسان/أبريل 2023 (انظر TD/B/70/4، المرفق الرابع). وعنوان البند الذي حظي بالموافقة هو "توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً". وستعقد الدورة حضورياً في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في جنيف.

5- ويتوافق هذا الموضوع مع موضوع الفصل الأول من خطة عمل أدريس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313، المرفق)، ولا سيما الفقرتين 15 و17، ومع مجالات العمل ألف وباء وجيم وهاء ووو في الفصل الثاني. ويُعرض في الفصل الأول بإيجاز "الإطار العالمي لتمويل

التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك "تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع" (الفقرة 15) و"حماية نظمنا الإيكولوجية لما فيه مصلحة الجميع" (الفقرة 17). وتُعرض في الفصل الثاني التحديات والأولويات فيما يتعلق بالموارد العامة الوطنية (الفصل الثاني - ألف)، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية (الفصل الثاني - باء)، والتعاون الإنمائي الدولي (الفصل الثاني - جيم)، والديون والقدرة على تحمل الديون (الفصل الثاني - هاء)، ومعالجة المسائل العامة (الفصل الثاني - واء).

6- وفيما يلي الأسئلة الإرشادية للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية:

(أ) ما هي السياسات والمبادرات والصكوك (المحلية والإقليمية والدولية) التي يمكن النظر فيها لتعزيز وتيسير تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة والتحول المناخي في البلدان النامية؟

(ب) ما هي أفضل الممارسات التي يمكن تحديدها لدعم نماذج الأعمال المستدامة والتحديات المرتبطة بها؟

(ج) كيف يمكن أن يدعم التعاون الدولي التحول الهيكلي ويساعد البلدان على تحديد التمويل الذي يساهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس وعلى الاستعادة منه؟

7- تواجه البلدان النامية حالياً توقعات عالمية بالغة الصعوبة. ووفقاً لتحليل القدرة على تحمل الدين وفقاً للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين، حتى حزيران/يونيه 2023 كان أكثر من نصف البلدان النامية المنخفضة الدخل (36 من أصل 69 بلداً) إما معرضاً بشدة لخطر الوقوع في مديونية حرجة أو واقعاً فيها فعلاً، وهذا العدد ضعف ما كان عليه في عام 2015. وتشير التقديرات إلى أن اثنين وخمسين بلداً نامياً، تمثل نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، تعاني من مشاكل مديونية حادة وتكاليف اقتراض عالية. ويعيش نحو 3.3 بلايين شخص في بلدان تتفق على خدمة الدين أكثر مما تتفقه على الصحة والتعليم. وهذه البلدان يقطنها 40 في المائة من فقراء العالم وهي من أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ. وهذا الوضع ما عاد محتماً مع ارتفاع مستويات خدمة الدين في البلدان المنخفضة الدخل إلى ما يقرب من 23 في المائة من إيرادات صادراتها في عام 2022، وبقيتها ثابتة عند 13 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل.

8- وفي الوقت نفسه، بعد قطع منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً عن الجدول الزمني. وأدت الأزمات العالمية المتتالية - جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، وأزمة المناخ المتفاقمة، وأزمة تكاليف المعيشة - إلى عكس التقدم. وتدل أحدث البيانات والتقييمات على المستوى العالمي على أن نصف غايات أهداف التنمية المستدامة التي يمكن تقييمها، وعددها 140، انحرف انحرافاً معتدلاً أو شديداً عن المسار المنشود. وعلاوة على ذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن أكثر من 30 في المائة من هذه الغايات، بل والأسوأ من ذلك أن التقدم نحو تحقيق الأهداف قد تراجع مقارنة بخط الأساس لعام 2015. وبيات احتمال عدم تحقيق الأهداف بحلول نهاية العقد، من دون التزام متجدد من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على حد سواء، احتمالاً حقيقياً.

9- ويتطلب استعادة الزخم في تنفيذ خطة عام 2030 معالجة تحديات المناخ وتحقيق التحول الهيكلي بطريقة متكاملة، ويجب تعظيم أوجه التآزر. والسؤال المطروح هو: ما الخيارات المتاحة للبلدان المثقلة أصلاً بالديون للقيام بالاستثمار الإنمائي اللازم لتحقيق التحول الهيكلي الذي تقوم عليه أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال الأخضر.

10- وستكون السياسة الصناعية الخضراء ركيزة مركزية لعملية إعادة توجيه لاحقة للسياسات التي يقودها القطاع العام. وسيكون جزء كبير من التحول نحو الصناعات الخفيفة الكربون على المستوى

المحلي وسيشمل مجموعة واسعة من التغييرات المؤسسية، والاستثمار العام، والإعانات المباشرة، وسياسات الاقتصاد الكلي التوسعية، بما في ذلك الإصلاح الضريبي، كي تقوم البلدان النامية بتعبئة مواردها المحلية في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وستنظر الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في كيفية دعم تمويل استراتيجية تصنيع سليمة بيئياً، تدمج تحديات التنمية والمناخ، بكامل نطاق التدابير المتوخاة في خطة عمل أديس أبابا على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

الوثائق

TD/B/EFD/7/2 توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً.

البند 4

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

12- من المتوقع أن يوافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة الثامنة، على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة الذي ينبغي أن ينبثق بنده الموضوعي من المناقشات في إطار البند 3.

البند 5

اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة

13- سيجري، تحت إشراف رئيس الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، إعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية. وقد يود فريق الخبراء أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر في وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام دورته السابعة.

يرجى من الخبراء تقديم مساهمات خطية بشأن البند 3 من جدول الأعمال إلى أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن. وللاستزادة من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة بينيلوبي هوكينز (penelope.hawkins@unctad.org)، فرع الديون وتمويل التنمية، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد.